

المبحث الثاني التعريف بحقوق الإنسان

إن تعريف حقوق الإنسان والحريات المرتبطة به، لم تترجم في نصوص قانونية إلا بعد الثورة الفرنسية من خلال إعلان سنة ١٧٨٩، هذا المفهوم - الذي يعتبر وليد المذهب الفردي - تطور مع بزوغ الفكر الاشتراكي من خلال ما أضاف إليه هذا الفكر بما يسمى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الحقيقة إن تعريف الحقوق والحريات مرتبط بتعريف آخر هو المساواة، حيث تعتبر الحريات وليدة فكرة أو مبدأ المساواة. وفي هذا الصدد سوف نحدد التعريف بالحقوق والحريات العامة أولاً، ومفهوم مبدأ المساواة ثانياً.

ونبحثهما في مطلبين متتاليين:

المطلب الأول

التعريف بالحقوق والحريات العامة

إن تخصيص نطاق أو مجال للفرد يطلق عليه الحقوق والحريات الفردية والعامة^(١)، يستهدف الحد من نطاق ومجال السلطة السياسية لدى الدولة، فالحقوق والحريات الفردية والعامة مجال مخصص لصالح الفرد فقط، تمتع السلطة السياسية من التدخل به إلا من خلال تنظيمه بهدف تسهيل ممارسته من قبل الفرد أو المواطن.

وقد أطلق على اسم الحقوق والحريات مسميات مختلفة: ففي عصر ازدهار المذهب الفردي أطلق عليها اسم الحقوق والحريات الفردية باعتبار أنها مقررة لمصلحة الفرد، الذي يتمتع بها بمعزل عن تدخل الدولة، وأطلق عليها اسم الحقوق المدنية باعتبار أن الفرد الذي يتمتع بها عضو في جماعة مدنية منظمة هي الدولة، ويستخدم الفقه المعاصر تسمية الحقوق والحريات العامة وذلك باعتبار أنه، من جهة أولى، هذه الحقوق والحريات تشكل امتيازات للأفراد في مواجهة السلطات العامة، ومن جهة ثانية، تتسم هذه الحقوق والحريات بصفة العمومية، أي أن جميع الأفراد يتمتعون بها على قدم المساواة دون تمييز بين المواطنين والأجانب، وبذلك يوجد نطاق يسمى الحقوق والحريات السياسية التي يتمتع بها المواطنون فقط، ونطاق آخر أعم يسمى الحقوق والحريات الفردية يتمتع بها جميع الأفراد "مواطنين وأجانب"

هذه الحقوق
والحريات
العامة
فردية
أعم

وغالباً ما يربط تعبير الحقوق بالحريات، فالحرية هي حق طبيعي وغير خاضع للنقادم، غير أن الحقوق ليست كلها حريات، فالحرية في

١- في الواقع أن حرية ما يمكن أن تكون عامة بالنسبة للبعض وفردية بالنسبة للبعض الآخر: فحرية الاتصال مثلاً هي حرية عامة لمن يعن عن رأي ما وعن معلومات معينة، في حين أنها فردية لمن يقرأ ويستمع.

الواقع، حق في امتناع الغير من التجاوز على بعض الحقوق وفي الوقت نفسه لا تسمح بفرض عمل على الغير، وبالتالي يمكن للقانون أن يمنع وأن يجيز؛ فالقانون يمكن أن يمنع نشاطاً أو يسمح لبعض الأشخاص القيام به، ولكن هذا النشاط موضوع القانون ليس في مجال الحرية على الإطلاق، فالحرية حق للإنسان وبالتالي معترف بها للجميع: أي أن النشاط المنوع عن كثرة الأفراد ومسموح به لفئة معينة لا يمكن أن يكون نشاطاً حراً.

ولقد أخذ بعض الفقه والنسائير (الدستور الألماني لسنة ١٩٤٩) والقضاء (قرار المجلس الدستوري في فرنسا بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠)، باستخدام تعبير آخر مرتبط بالحرية هو تعبير الحقوق الأساسية.

خمبائمن حقوق الإنسان

أ: حقوق الإنسان شاملة:

تشمل حقوق الإنسان حياة الإنسان بداية من ولادته وتنتهي بحقه في
مغف.

وفي الحقيقة على الرغم من إننا نتفق مع استأنا الدكتور / عبدالعظيم
عبدالسلام فيما ذهب إليه في أن حقوق الإنسان تبدأ بحياته إلا أننا نختلف
معه في انتهائها بمغفه وتلك على أساس من وجهة نظرنا أن حقوق
الإنسان تمتد إلى ما بعد الموت^(١).

وعلى هذا تمتد حماية حقوق الإنسان للإنسان بعد مغفه لتكون شاملة.

ب: حقوق الإنسان عامة ومجردة

حيث أن هذه الحقوق مقررة للناس كافة بغير تفرقة بين وطني وأجنبي
أو بين أبيض وأسود أو بين نيكه نون الأخرى بل سارية على الجميع
والكل فيها سواء وأنه بحسب الأصل هذه الحقوق غير مقصورة بل تمتد
بها كافة الأفراد وأن حرمان بعض الأفراد منها يعد مخالفة للأصل العام
لارتباط هذه الحقوق بوجود الفرد وبقائه فهي متكافئة وتسري على
الجميع بالمساواة فهي قائمة على أساس تأصيل فكرة الحق والواجب .
ويفرض التزاماً على كافة بضرورة احترام هذه الحقوق والوفاء بها تجاه
كل فرد.

ج: حقوق الإنسان متشابهة ومتداخلة

وقد يظهر هذا التشابك جلياً وخاصة في الحريات العامة من خلال عدم
السماح للإنسان صاحب هذه الحريات من الاستمتاع بها أو ببعضها إلا
عن طريق استعماله إحدى الحريات الأخرى^(٢).

١- د. محمد عطية محمد فودة، الحماية الدستورية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة،
دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص ٣٤.

٢- د. محمد عطية محمد فودة، المصدر السابق، ص ٣٥.

د: حقوق الانسان غير قابلة للتنازل عنها أو الحجز عليها
هذه ليست من الحقوق التي يجوز التنازل عنها تحت أي ظرف من
الظروف ولأي سبب كان ولو وجد مثل هذا التنازل عنها في أي تصرف
من التصرفات فإن هذا التصرف يعتبر معدوماً وكان لم يكن لأن هذه
الحقوق ليست قابلة للتنازل أو الحجز عليها لطبيعتها لأنها ليست ملك فرد
أو جماعة بل هي ملك الله ﷻ الذي منحها إياها للتمتع بها والانتفاع بها.
حيث أن الله ﷻ أعطاهما للإنسان ووهبها له حيث يقول المولى ﷻ
(فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون)^(١).

هـ: حقوق الانسان لا تسقط بالتقادم
هذه الحقوق غير قابلة للسقوط بالتقادم نظراً لسمو هذه الحقوق على
غيرها فهي من نوع خاص ليست مثل الحقوق الأخرى (العينية أو القابلة
للبيع والشراء) فإن الاعتداء على هذه الحقوق يعتبر جريمة لا تسقط
بالتقادم مهما طال عليها الزمن لما لها من سمو ورفعة.

و: حقوق الانسان نسبية
هذه الحقوق نسبية ويظهر هذا التناسب من خلال الأنظمة السياسية
المختلفة في دول العالم أو في دولة واحدة من وقت لآخر .
وذلك يتوقف على نوع النظام الذي يعترف لهذه الأفراد بالحقوق
والحريات العامة. فقد يختلف مفهوم الحريات أيضاً بتغير المكان فنجد
معناه في الدول الليبرالية يختلف عن مثيله في الدول الاشتراكية، كما
يختلف في الدول القانونية عن الدول البوليسية أو الديكتاتورية^(٢).
وهذا يوضح أن الحرية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية
والتي تعني المساواة في استخدام الحقوق وممارسة الحريات بحيث يمكن

١- القرآن الكريم : سورة يس الآية رقم ٨٣

٢- د. محمد عطية محمد فودة، المصدر السابق، ص ٣٦

القول بأنه لا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية، لأن الحرية هي الهدف والديمقراطية هي وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتتميز الديمقراطية بالاعتراف بمبدأ الخضوع للقانون لأنه لا توجد حريات إلا في الدولة القانونية.

وتعتبر الحريات نسبية بحسب اختلاف وجهة نظر الأفراد لتلك الحريات ومدى أهميتها لكل منهم، فيمكن أن نجد البعض يقرر أن الحق في الأمن يأتي على قمة الحريات. بينما يعتبر البعض الآخر كالعاملين في مجال التجارة والاستثمار - إن حرية التنقل هي الحرية الأساسية ولها الأهمية الأولى. بينما يؤكد الكتاب والأدباء على أهمية حرية الرأي والتعبير بالنسبة لغيرها من الحريات.

ز: حقوق الانسان قابلة للتحديث والتطوير

تتميز هذه الحقوق أنها مرنة وقابلة للتحديث والتطوير حيث تتوقف على درجة التطور العلمي والتقني في المجتمعات. وفي ذلك يقول الدكتور/ محمد سعيد أمين أن هذه الحقوق والحريات في إعلانات الحقوق والمواطن تتميز بمرونتها وعدم جمودها، حيث يمكن إضافة العديد من الحقوق الانسانية الى زمرة حقوق الانسان مثل حق الانسان في بيئة نظيفة فهذه تدرج على رأس حقوق الإنسان والتي أصبح لها مجال قوي وفعال مع التقدم العلمي والتقني ومدى تأثيره على حياة الانسان التي تعد على قمة حقوق الانسان الأساسية للأفراد⁽¹⁾.

المطلب الثاني مفهوم مبدأ المساواة

إذا كانت الحرية "تاريخياً" هي وليدة فكرة المساواة - كما اشرنا آنفاً - فإن مبدأ المساواة، المقرر في جميع الدساتير والوثائق ذات القيمة الدستورية، يعتبر حالياً الأساس الذي تستند إليه جميع الحقوق والحرريات. وفي هذا الإطار يجدر بنا تحديد أساس هذا المبدأ ومحتواه أولاً، وأبعاده ثانياً ونبحثهما تباعاً وفقاً للفقرتين التاليتين:

أولاً: أساس ومحتوى مبدأ المساواة

إن مبدأ المساواة بين الأفراد بمفهومه المطلق هو من أكثر المفاهيم الدستورية المتفق عليها، حيث لا نجد دستوراً في دول عالمنا يكاد يخلو من النص عليه. وبذلك يكاد يكون أمر تحديد الأساس الفلسفي دون أية قيمة سوى القيمة الأكاديمية البحتة، ولكن لا بد لنا من تحديد محتوى هذا المبدأ المطلق الذي يعتبر أساساً لتحديد أبعاده.

أ- الأساس الفلسفي لمبدأ المساواة

في الفكر السياسي والدستوري نظريتان أساسيتان لتحديد أساس مبدأ المساواة ووليده الحرية. هاتان النظريتان هما: نظرية القانون الطبيعي، ونظرية العقد الاجتماعي^(١).

فأنصار مدرسة القانون الطبيعي، يرون أن الأفراد كانوا يعيشون في حالة الفطرة ويتمتعون بالمساواة التامة فيما بينهم في ممارسة حقوقهم وحررياتهم الطبيعية. أما أنصار نظرية العقد الاجتماعي فيرون أن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم للخروج من حالة الفطرة من أجل الحياة في مجتمع منظم يتمتعون فيه بالمساواة التامة في الحقوق.

ب- محتوى مبدأ المساواة

إذا كان هناك اتفاق مطلق على الإقرار بمبدأ المساواة من الفقه ومبادئ دساتير دول العالم، فإنه من المختلف عليه في هذا الإطار هو تحديد محتوى مبدأ المساواة.

فمن حيث المبدأ إن فكرة المساواة يجب أن تتميز بالعمومية، أي أن يطبق القانون على جميع الأفراد دون تمييز، ولكن هذه المساواة المطلقة نظرياً لا يمكن ولا يجب أن تتحقق.

فالمساواة لا يمكن أن تكون مطلقة بل يجب أن تكون مساواة نسبية أي أن يكون هناك مساواة بين أفراد لهم مراكز متماثلة.

مختلفة معاملة متساوية. فمبدأ المساواة يتطلب إضافة لمراعاة الاختلاف بين فئات ومراكز الأفراد، حماية هذه الاختلافات، ولذلك لا يعتبر إخلالاً بمبدأ المساواة قبول بعض الأفراد لشغل وظيفة عامة دون غيرهم لتوافر الشروط الموضوعية لشغل هذه الوظيفة في هذا البعض دون الآخرين، كذلك لا يعتبر إخلالاً بمبدأ المساواة وضع سن معينة لممارسة حق الانتخاب والترشيح...

باختصار يمكننا القول: إن مبدأ المساواة هو مفهوم نسبي يتطلب حسن تطبيقه أن يعامل الأفراد الذين يحتلون مراكز قانونية متماثلة معاملة متساوية.

والمساواة من حيث المبدأ هي مساواة قانونية أي مساواة موضوعية وليس مساواة حسابية، أي مساواة الأفراد "المتمتعون بمراكز قانونية متماثلة" أمام القانون، هذا المفهوم لمبدأ المساواة يتوافق مع المفهوم السلبي لمبدأ المساواة الذي جاء به المذهب الفردي، والمفهوم السلبي لمبدأ المساواة يقضي بامتناع الدولة فقط من وضع أية قيود قانونية بين المواطنين ليصبحوا متساوين. فالمساواة هي مساواة قانونية ليس أكثر، فهي ليست مساواة اجتماعية اقتصادية هدفها خاصة إعادة توزيع الثروة،

فالدولة يجب الا تتدخل لصالح فئة على حساب فئة أخرى عن طريق التشريعات، فالقانون يجب ان يكون واحداً بالنسبة للجميع. وهذا المفهوم يتوافق مع الطبيعة التي لم تسد بين الأفراد غير المتساوين في المواهب والقدرات الشخصية، مما يؤدي حتماً الى عدم مساواة مادية واجتماعية. هذا الأمر دفع بأنصار المذهب الاشتراكي للمناداة بالمساواة الفعلية وظهرت فكرة العدالة الاجتماعية حتى في ظل الدول التي تبنت المذهب الليبرالي، وأخذت الدولة من خلال التشريع تخلق نوعاً من التمييز الذي يسميه البعض بالتمييز الايجابي لتصحيح آثار مبدأ المساواة القانونية.

ثانياً: أبعاد مبدأ المساواة

مما نَقدم يمكننا القول: إن مبدأ المساواة يقضي بأنه يجب إخضاع جميع الأفراد "الأشخاص" الذين يَتمتعون بمراكز قانونية متماثلة لنظام قانوني موحد، هذا الأمر يقضي بوجود شقين أو بعدين لتحقيق المساواة بين أصحاب المراكز المتماثلة هما: المساواة في الحقوق والمساواة في الواجبات (أمام الأعباء العامة).

أ- المساواة في الحقوق

تتعدد أوجه المساواة في الحقوق وعلى رأسها المساواة أمام القانون الذي تكرسه معظم الدساتير في العالم، ومنه تستمد بقية الحقوق، ومنها: المساواة أمام القضاء، والمساواة في الحقوق السياسية، والمساواة في تقلد الوظائف العامة، والمساواة في الانتفاع من المرافق العامة....

ب- المساواة أمام الأعباء العامة

إن مبدأ المساواة لا يقتصر على الحقوق التي يتمتع بها الأفراد "الأشخاص"، بل يتضمن الأعباء والتكاليف المترتبة عليهم، وخصوصاً منها المساواة أمام التكاليف الضريبية.

وثمة معيار وضعي لما يعتبر من حقوق الانسان بحيث لا يترك الأمر للاجتهاد أو الخلاف. ويتمثل هذا المعيار في مجموع الحقوق الأساسية

التي وردت فيما يسمى بالشرعة الدولية لحقوق الانسان التي تتمثل فيما يأتي:

- ١- الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨.
 - ٢- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.
 - ٣- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
- فقد تضمنت هذه الوثائق الدولية الثلاثة حقوق الانسان الأساسية بما يجعلها نموذجاً لمدونة عالمية للحقوق الإنسانية^(١).